تذكيرُ فعلِ النِّساءِ في الخطابِ القُرآنيِّ
ـ التّخريجُ النّحويُّ والسرُّ البلاغيُّ ـ

The Masculinity of Women's Verbs in the Quranic Discourse
-Grammatical Referencing and Rhetorical Secret-

العيد حِذّيق*
جامعة الوادي، الجزائر
مخبر الدراسات الفقهية والقضائية
alaide1980@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/16 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/02 تاريخ النشر: 2022/07/22

ملخص

هذا المقال بعنوان: **تذكيرُ فعل النِّساءِ في الخطاب القُرآنيِّ – التخريجُ النَّحويُّ والسِّرُّ البلاغيُّ** – وهو بحثٌ في بلاغة التَّذكيرِ والتَّأنيث في القرآن الكريم؛ يُجيبُ عن إشكاليَّةِ: وُرُودِ أفعالٍ منسُوبةٍ إلى النِّساءِ في السِّياقات القُرآنيَّة، ولكنَّها بصيغةِ التَّذكير؛ على الخلافِ – فيما يظهر– مع القواعد اللُّغويَّة. وذلك من خلال دراسة بعضِ النَّماذج القُرآنيَّة، وتخريجِها

* المؤلف المراسل.

ابتداءً على القواعدِ النَّحويَّة، ثُمَّ تلمُّسِ ما وراءَ ذلك من المقاصدِ الدِّلاليَّة والنِّكاتِ البلاغيَّة.
- الكلمات المفتاحية: الخطاب القرآنيُّ، التذكير والتَّأنيث، المرأة، النحو، البلاغة

Abstract:

This article entitled "The Masculinity of Women's Verbs in the Quranic Discourse - Grammatical Referencing and Rhetorical Secret -", investigates the rhetorical value of using masculine and feminine forms in the Holy Quran. It addresses the issue of using masculine forms of verbs to refer to women in Quranic contexts, breaking obvious grammatical rules. The investigation is done through studying some Quranic samples, referencing them to the grammatical rules, then seeking what is beyond grammar: semantic and rhetorical purposes.

***key words**:* Quranic discourse; masculinity and femininity; women; grammar; rhetoric.

مقدمة

بسم اللهِ الرحمنِ الرَّحيمِ

إنَّ المتأمِّل في نسبة الأفعال إلى النساء في السياقات القرآنيَّة المُختلفة؛ لا بدَّ أن يشُدَّ نظرهُ ظاهرةٌ لغويَّةٌ مميزة، ألا وهي وُرُودِ أفعالٍ منسُوبةٍ إلى النِّساءِ، ولكنَّها بصيغةِ التَّذكير؛ على الخلافِ - فيما يظهر- مع القواعد اللُّغويَّة، وهو بحثٌ يندرجُ - في الأساس - في بلاغة التَّذكيرِ والتَّأنيث في القرآن الكريم، وقد أغرتنا هذه الظاهرةُ بالتتبع والدراسة، للتوصُّل إلى إجابة عن إشكاليَّتها؛ فجعلنا لها عنوانًا: **تذكيرُ فعل النِّساءِ في الخطاب القُرآنيِّ - التخريجُ النَّحويُّ والسِّرُّ البلاغيُّ** -؛ وذلك من خلال دراسة بعضِ النَّماذج القُرآنيَّة، وتخريجِها ابتداءً على القواعدِ النَّحويَّة، ثُمَّ تلمُّسِ ما وراءَ ذلك من المقاصدِ الدِّلاليَّة والنِّكاتِ البلاغيَّة.

وقد بدا لي أن أرتب البحث في مقدِّمةٍ ومبحثين وخاتمةٍ.

أمَّا **المقدِّمةُ**؛ ففيها تمهيدٌ بثلاث مسائل متعلقةٍ بباب التَّذكير والتَّأنيث، هي:

1- المسألة الأولى: التَّذكيرُ أصلٌ والتَّأنيث فرعٌ عنه

2- المسألة الثانية: انقسامُ المُؤنَّثِ إلى حقيقيٍّ ومجازيٍّ

3- المسألة الثالثة: أغلبُ تذكيرِ المُؤنَّثِ يندرجُ في ظاهرة (الحمل على المعنى)

وأمَّا **المقصد المبحثُ الأول**؛ فيتطرَّقُ إلى الملامح العامَّة الَّتي تضبطُ قضيَّة التَّذكير والتَّأنيث، وهي:

1- أوَّلاً: إذا فُصِلَ بين الفاعل وفعلِه؛ جاز التَّذكير والتَّأنيث

2- ثانيًا: إذا كان الفاعلُ مجازيَّ التَّأنيث؛ جاز تذكير الفعل وتأنيثه

3- ثالثًا: إذا كان الفاعل جمعًا من غيرِ المذكر السَّالم؛ جاز التَّذكير والتَّأنيث

وأمَّا **المبحث الثَّاني**؛ فإنَّه دراسةٌ تطبيقيَّة على ثلاثة نماذج قُرآنيَّةٍ، وثيقة الصِّلة بهذه القضيَّة، وهي على التَّرتيب:

1- أوَّلاً: بلاغة تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**﴾ [يوسف:30].

2- ثانيًا: بلاغة تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**﴾ [الأحزاب:31].

3- ثالثًا: بلاغة تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ**﴾ [الممتحنة:10].

وأمَّا **الخاتمةُ**؛ فهي مُحاولةً لرصدِ الرَّوابطِ المُشتركة بين هذه الأساليب، واستخلاص القانون العامِّ الَّذي يحكم هذه الظاهرة.

والجديرُ بالذِّكر؛ أنَّ قضيَّةَ التذكير والتأنيث في لغة العرب تخضع لقواعد مستفادة من سَنَن كلامهم، وتنتظم بضوابط لا يستقيم الكلام بالخروج عنها، ولم يُخالف القرآنُ الكريمُ معهودَ العرب في كلامها، بل جاء على وفقِ طرائقها في تعبيرها؛ لأنه نزل ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء:195][1].

ولذلك؛ كان من المُناسب أن نقدِّم بين يدي الموضُوع بثلاث مسائل تُمهِّدُ له السَّبيل، هي على وجه الإجمال: مسألة أنَّ الأصل التَّذكير، والتَّأنيث فرعٌ عنه. ومسألة انقسام المُؤنَّث إلى

حقيقيٍّ ومجازيٍّ. ومسألةُ اندراجِ تذكير الفعل لفاعلٍ مؤنَّثٍ في ظاهرة أوسع هي الحمل على المعنى. وبيانها كالآتي:

1- المسألة الأولى: التَّذكيرُ أصلٌ والتَّأنيث فرعٌ عنه:

مِن أهمّ القواعد الَّتي تحكم باب التَّذكير والتَّأنيث، اعتبارُ النحاة التَّذكيرَ أصلاً، والتَّأنيث فرعًا عنه. قال سيبويهِ رحمه الله (ت:180ه): «واعلم أن المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلِّ ما أخبر عنه من قبلِ أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكرٌ»[2].

وقد أكَّد هذا من بعده ابنُ جِنِّي رحمه الله (ت:392ه) بقوله: «وتذكير المؤنث واسع جدًّا؛ لأنه ردّ فرعٍ إلى أصلٍ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»[3].

وإنَّما اعتبر قدماء النُّحاةِ التذكير أصلاً، والتَّأنيث فرعًا؛ لأنَّ التَّذكير لا يحتاج إلى علامة لفظية تزاد على صيغته لتدل على تذكيرها صاحبها؛ لأن الذي يدل على تذكيرها هو الشهرةُ وشيوعُ الاستعمال، ولا سيما الاستعمال الوارد في أكثر الأساليب المأثورة عن العرب. فإذا قلنا: مُؤمنٌ ومُسلمٌ؛ لم نحتجْ في الاستدلال على تذكيرهما بأكثر من الشُّهرة وشيوعِ الاِستعمال، فيما لو أردنا المؤنث منهما؛ لقلنا: مؤمنةٌ ومسلمة، بزيادة علامةٍ ظاهرة للدلالة على التَّأنيث، هي التاء المربوطة.

ولذلك أصبحت هذه المسألة من المُقرَّراتِ عندهم. قال الأنباريُّ رحمه الله (ت:577ه): «اعلم أَن الْمُذكر أصل للمؤنث، وَهُوَ ما خلا من عَلامَة التَّأْنِيث، لفظا وتقديراً»[4].

كما قد تكون هذه التاء المربوطة ملحوظةً في الكلمة وإن لم تُذكر، ككلمات: أرضٌ وأذنٌ وعينٌ؛ لأنها تظهر في تصغير هذه الكلمات، إذ تقول: أُريضةٌ وأُذينةٌ وعُيَينةٌ. وقد تكون هذه العلامة ألفًا مقصورة أو ممدودة، كقولك: ليلى وذكرى، وشيماء ولمياء. كما قد يُستَدلُّ على تأنيث الكلمة بعَوْدِ الضَّميرِ عليها مُؤَنَّثًا، في نحو: أرضٌ وعقربٌ، فتقول: الأرض زرعتها،

والعقرب قتلتها[5].

2- المسألة الثَّانية: انقسامُ المُؤنَّث إلى حقيقيٍّ ومجازيٍّ:

ممَّا يُقرِّره النُّحاة كذلك في هذا المَقام، أنَّ المؤنَّث في اللغة ينقسمُ إلى مؤنث حقيقيٍّ ومؤنَّثٍ مجازيٍّ، وفرَّقُوا بينهما بأنَّ المؤنَّث الحقيقيَّ ما كان له فرجٌ، أو قابله ذكرٌ من جنسه، والمُؤنَّث المجازيَّ ما لم يكن كذلك، وإنما عُومِلَ معاملة المُؤنث من جهة التواضع والاصطلاح. يقول الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538ه) في هذا الصَّدد: «والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزَائِهِ ذَكَرٌ في الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة جاء هند، وجاز طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت»[6].

وقريبٌ منها عبارة الأنباريِّ رحمه الله (ت:577ه): «والمؤنث مَا كَانَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، لفظا أَو تَقْديرا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ حَقِيقِيّ وَغير حَقِيقِيّ.

فَأَما الْحَقِيقِيّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الْأُنْثَى، نَحْو: الْمَرْأَة والنَّاقة.

وَأما غير الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: القِدْرِ والنَّار»[7].

وفائدة هذا التَّقسيم سنأتي عليها في المَقصدين الآتيين في صُلبِ البحث، عند كلامنا عنْ جواز تذكير الفعل وتأنيثه للمؤنث المجازيِّ، تأصيلاً نظريًّا في المقصد الأول، وتطبيقًا عمليًّا في المقصد الثَّاني.

3- المسألةُ الثَّالثة: أغلبُ تذكيرِ المُؤنَّثِ يندرجُ في ظاهرة (الحمل على المعنى):

إنَّ ممَّا ينبغي الإشارةُ إليه ابتداءً، أنَّ ظاهرة تذكير الفعل لفاعلٍ مُؤنَّثٍ، أو تأنيث الفعل لفاعلٍ مُذَكَّرٍ، هي صُورةٌ جُزئيَّةٌ تندرجُ في ظاهرةٍ أوسعَ؛ هي سنَّةٌ من سُنَنِ العربِ في كلامها، وطريقةٌ من طرائقها في التَّعبير، اصطلحَ أهلُ العلم على تسميتها بـ(الحمل على المعنى)، وهي تشمل تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وحمل الجمع على المفرد، وحمل المفرد

على الجمع، وحمل اللفظ الثاني على الأول منهما وغيرها من صور المُغايرة بين اللفظ والمعنى.
يقول ابنُ جِنِّي رحمه الله (ت:392ه): « فصل في الحَمْل على المعنى:

اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

فمن تذكير المؤنث قوله:

فلا مزنة ودَقَت ودقها * ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[الأنعام:78]، أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[البقرة:275]؛ لأن الموعظة والوعظ واحدٌ»[8].

وقريبٌ منه في المعنى تقريرُ الثَّعالبيِّ رحمه الله (ت:429ه) في (فقه اللغة)، وذلك قوله: «في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه كما يقولون: ثلاثةُ أنفسٍ، والنفس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشّخص. قال الشاعر:

ما عندنا إلا ثلاثة أنفسِ * مِثلُ النُّجومِ تلألأتْ في الحِندِسِ [...]

وفي القرآن: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيراً﴾[الفرقان:11]، و(السَّعير) مذكر ثمَّ قال: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[الفرقان:12]، فحمله على (النار) فأنثه. وقال عزَّ اسمه: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً﴾[ق:11]، ولم يقل (ميتة)؛ لأنه حمله على (المكان). وقال جلّ ثناؤه: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[المزمل:18]، فذكر (السّماء) وهي مؤنثة؛ لأنه حمل الكلام على (السقف)، وكل ما علاك وأظلك فهو سماء»[9].

والغرضُ من هذه الإشارةِ، تقريرُ أنَّ أغلب ما في هذا الباب من تذكير المُؤنث

بالخُصوص؛ إنَّما هو من هذا القبيل (الحملُ على المعنى)، وهي سنة من سنن العرب في كلامها، وبها جاء القرآن الكريم.

المبحث الأول: الملامحُ العامَّة التي تحكم قضيَّة التَّذكير والتَّأنيث

القواعدُ المُتعلِّقة بباب التَّذكير والتَّأنيث كثيرةٌ مبثوثةٌ في كتب النَّحو، إلاَّ أنِّي سأركِّز في هذا البحث على ثلاثةٍ منها، لعلاقتها المُباشرة بتخريجِ النَّماذج التَّطبيقيَّة الَّتي انتقيتُها في المبحث الثَّاني، وهي مُتعلِّقةٌ بحالات جواز تذكير الفعل وتأنيثه، لأنَّ حالات الوُجوب ليس فيها إلاَّ قول واحدٌ هو التأنيث، وهي خارجةٌ عما أنا بصدد دراسته، وبيان هذه القواعد كالآتي:

المطلب الأول: إذا فُصِلَ بين الفاعل وفعلِه؛ جاز التَّذكير والتَّأنيث:

من القواعد المقررة في هذا الباب، أنَّ الأصل في الجملة الفعلية الترتيب؛ فعلٌ ففاعلٌ فمفعول، ثم بقية الفضلات والقيود، فإذا فُصِلَ بين الفاعل وفعلِه سواء بالمفعول أو غيره؛ جاز تذكير الفعل وتأنيثُه. قال ابنُ جِنِّي رحمه الله (ت:392ه) في (اللمع): «فَإِن فصلت بَين الْفِعْل وَالْفَاعِل؛ ازْدَادَ ترك الْعَلامَة حسنا، تَقول: حَسُنَ اليومَ دارُك، واضطرم اللَّيْلَة نارُك، وَقد يجوز مَعَ الْفَصْل تذكير الْفِعْل مَعَ التَّأْنِيث الْحَقِيقِيّ، قَالَ الشَّاعِر:

إنَّ امْرأ غرَّهُ مِنْكُن واحدةٌ ❊ بعدِي وبعدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وَلم يقل: غَرَّتْهُ. وَلَك فِي كل جمَاعَة تذكير فعلهَا وتأنيثه، تَقول: قامَ الرجالُ وقامتِ الرجالُ، وقامَ النساءُ وقامتِ النِّسَاء، فَمن ذَكَّرَ أَرَادَ الجمعَ، وَمن أَنَّثَ أَرَادَ الجماعةَ»[10]. ويُؤكِّده الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538ه) بقوله: «فإن وقع فصلٌ [بين الفعل وفاعله]؛ استجيز [التذكير والتأنيث]، نحو قولهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ. قال جرير: لقد ولدَ الأخيطلَ أمُّ سوءٍ»[11].

وقد نظم ابنُ مالكٍ رحمه الله (ت:672ه) من المتأخِّرين هذه القاعدةَ في (الخُلاصة =

الألفية)، فقال:

«وقدْ يُبيحُ الفصلُ تركَ التَّاءِ ❋ نحو أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ

[قال ابنُ عقيلٍ رحمه الله شارحًا:] إذا فُصِل بين الفعلِ وفاعلِه المؤنث الحقيقي بغير (إلا)؛ جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى القاضيَ بنتُ الواقف. والأجود: أتت. وتقول: قامَ اليومَ هندٌ، والأجود: قامَتْ.

والحذفُ معْ فصلٍ بـ(إلا) فُضِّلَا ❋ كـ: (ما زكا إلا فتاةُ ابنِ العَلَا)

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلا)؛ لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هندٌ، وما طلع إلا الشمسُ، ولا يجوز: ما قامت إلا هندٌ، ولا ما طلعت إلا الشمسُ»[12].

والواضحُ أنَّ هذه القاعدةَ متعلِّقةٌ بترتيب الكَلِمِ في التَّركيب (التَّقديم والتَّأخير).

المطلب الثاني: إذا كان الفاعلُ مجازيَّ التَّأنيث؛ جاز تذكير الفعل وتأنيثه:

ممَّا مهَّدنا به في المقدِّمةِ، أنَّ التأنيث ينقسمُ قسمين: مؤنث حقيقي ومؤنث مجازيٍّ، ومن المُقرَّرات النَّحويَّة المتعلِّقة بهذا التَّقسيم؛ أنَّ مجازيَّ التَّأنيثِ يجوزُ تذكيرِ فعلِه وتأنيثه. قال خالدٌ الأزهريُّ رحمه الله (ت:905ه): «المسألة الثانية من جواز الوجهين: المجازي التأنيث نحو: ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾[القيامة:9]، ولو ورد: "وَجُمِعَتْ" بالتاء، لم يمتنع»[13].

والَّذي يظهر في ثمرةِ تقسيم المؤنث إلى حقيقي ومجازيٍّ، هو الوقوف على هذه الأحوال من وجوب تأنيث الفعل، وجواز الأمرين؛ التذكير والتأنيث.

المطلب الثالث: إذا كان الفاعل جمعًا من غيرِ المذكر السَّالم؛ جاز التَّذكير والتَّأنيث:

وقد عدَّ هذا النَّوعَ كثيرٌ من النُّحاةِ قسمًا من أقسام التَّأنيث المجازيِّ، فجعلوا منه جُموع التكسير، وأسماء الجُموع، وأسماء الأجناس. قال ابنُ هشامٍ رحمه الله(ت:761ه): «وَمن

النَّوْع الأول، أَعنِي الْمُؤَنَّث الظَّاهِر الْمجَازِي التَّأْنِيث؛ أَن يكون الْفَاعِل جمع تكسيرٍ، أَو اسْم جمعٍ، تَقول: قَامَت الزيود وَقَامَ الزيود، وَقَامَت النِّسَاء وَقَامَ النِّسَاء، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**قَالَت الْأَعْرَاب**﴾، ﴿**وَقَالَ نسْوَة**﴾. وَكَذَلِكَ اسْم الْجِنْس، كأَوْرَق الشّجر وأورقت الشّجر، فالتأنيث فِي ذَلِك كُله على معنى الْجَمَاعَة، والتذكير على معنى الْجمع، وَلَيْسَ لَك أَن تَقول التَّأْنِيث فِي النِّسَاء والهنود حَقِيقِيّ لِأَن الْحَقِيقِيّ هُوَ الَّذِي لَهُ فرج؛ والفرج لآحاد الْجمع لَا للْجمع، وَأَنتَ إِنَّمَا أسندت الْفِعْل إِلَى الْجمع لَا إِلَى الْآحَادِ.

وَمن هَذَا الْبَاب أَيْضا قَوْلهم: نعمت الْمَرْأَة هِنْد وَنعم الْمَرْأَة هِنْد، فالتأنيث على مُقْتَضى الظَّاهِر، والتذكير على معنى الْجِنْس، لِأَن الْمُرَاد بِالْمَرْأَةِ الْجِنْس لَا وَاحِدَة مُعينَة، مدحوا الْجِنْس عُمُوما، ثمَّ خصوا من أَرَادوا مدحه، وَكَذَلِكَ بئس بِالنِّسْبَةِ إِلَى الذَّم، كَقَوْلِك: بئس الْمَرْأَة حمالَة الْحَطب، وبئست الْمَرْأَة هِنْد»[14].

وهذا المذهبُ هو مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ رحمه الله (ت:377ه)، وتبنَّاهُ من بعدُ ابنُ مالكٍ رحمه الله (ت:672ه) في (الخلاصة = الألفية)، أنَّ الأسماء السِّتَّة الدَّالَّة على الجمعِ، وهي: الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: روم وزنج وكلم، والثالث: جمع التكسير لمذكر، نحو: رجال وزيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث، نحو: هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات والبنات. هذه الأنواعُ كلُّها باستثناء جمع المُذكَّر السَّالم، يجوز فيها الوجهان؛ التذكير والتَّأنيث[15].

قال ابنُ مالكٍ رحمه الله (ت:672ه):

«والتاء مع جمع سوى السالم من ❊ مذكر كالتاءِ مع إحدى اللَّبِنْ [...]

إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أو لا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء، فتقول قام الزيدون، ولا يجوز قامت الزيدون. وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت

الهنود وقام الهندات وقامت الهندات، فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع.

وأشار بقوله: كالتاء مع إحدى اللبن إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة، فكما تقول كسرت اللبنة وكسر اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال، وكذلك باقي ما تقدم»[16].

المبحث الثاني: نماذجُ من تذكير فعلِ النساء في القرآن الكريم وسرُّها البلاغيُّ

من الظَّواهر الَّتي نُلفي في الخطابِ القرآنيِّ، إسنادَ الفعلِ المنسُوب إلى النِّساء تارةً بالتَّأنيث وتارةً بالتَّذكير، وإذا كان التَّأنيثُ هو الأصلَ ولا يحتاجُ إلى تعليلٍ؛ فإنَّ تذكير الفعل المُسنَدِ إلى النِّساءِ ظاهرةٌ تحتاجُ إلى الوقوفِ عندها وقفةً متأنِّيَةً، تستجلي تخريجها النَّحويَّ، وتتلمَّحُ سرَّها البلاغيَّ، وذلك ما سنحاوله في النَّماذج الثَّلاثةِ الآتية.

ولا غضاضةَ - قبل الشُّروع في بيانها - من بيانِ الطَّريقة الَّتي سرتُ عليها في تحليل الآيِ المُختارة للوصول إلى الغرض المنشُود، وهي على سبيل الإجمالِ أربعُ خُطواتٍ: الأولى ذكرُ معنى الآية ابتداءً، لملاحظة السِّياق الَّذي ورد فيه الشَّاهدُ، والثَّانيةُ تحديد محلِّ الشَّاهدِ بدقَّة، والثَّالثةُ تخريجُهُ على القواعد النَّحويَّة، والرَّابعةُ تلمُّسُ ما وراء القواعد النَّحويَّة من الأغراضِ البلاغيَّة. وبيانُ ذلك كالآتي:

المطلب الأول: بلاغة التذكير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف:30].

- معنى الآيةِ الكريمةِ ابتداءً على ما ذكر أهلُ التَّفسيرِ: أنَّ اللهَ ﷻ يُخْبِرُ أَنَّ نبأَ يُوسُفَ وَامْرَأَةِ الْعَزِيزِ شَاعَ فِي الْمَدِينَةِ، وَهِيَ مِصْرُ، حَتَّى تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهِ، **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾** مِثْلُ نِسَاءِ الْأُمَرَاءِ الْكُبَرَاءِ، يُنْكِرْنَ عَلَى امْرَأَةِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ الْوَزِيرُ، وَيَعِبْنَ ذَلِكَ عَلَيْهَا: **﴿امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾** أَيْ: تحاول غلامها عن نفسه، وتدعوه إلى نَفْسِهَا، **﴿قَدْ**

﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾ أَيْ قَدْ: وَصَلَ حُبُّهُ إِلَى شَغَافِ قَلْبِهَا وَهُوَ غِلَافُهُ. ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ أَيْ: فِي صَنِيعِهَا هَذَا مِنْ حُبِّهَا فَتَاهَا، وَمُرَاوَدَتِهَا إِيَّاهُ عَنْ نَفْسِهِ[17].

وقد ذكروا أنهُنَّ أربعُ نسوةٍ: امرأة ساقيه؛ يعني: ساقي الملك، وامرأة الخباز، وامرأة صاحب السجن، وامرأة صاحب دَوَابِّه. ويقال: هن خمس، خامستهن امرأة صاحب الملك أو حاجبه[18].

– ومحلُّ الشَّاهد منها تذكيرُ الفعل (قَالَ) لفاعلٍ مُؤنَّثٍ هو (نِسْوَةٌ).

– والتَّخريجُ النَّحويُّ لتذكيرِ الفعل ههنا، ما درج عليه أغلبُ النَّحاة وأهلُ التَّفسير، من أنَّ كلمة (نسوة) جمعُ قلَّةٍ أو اسم جمعٍ أو اسمٌ مُفرد يدلُّ على الجمعِ، على خلافٍ بينهم، وأيًّا كان ذلك؛ فإنَّه ليس ممَّا جُمعَ بواو ونون (جمع المُذكَّر السالم)، وعلى ذلك جاز فيه التذكير (قال نسوة) والتأنيث (قالت نسوة)، والقراءة جاءت بالتذكير. أو أنَّ تأنيثه غيرُ حقيقيٍّ؛ وعلى ذلك جاز فيه التَّذكير والتَّأنيث. كما أنَّ تقديم الفعل عليه ممَّا يُسيغُ إسقاط علامة التأنيث، قياسًا على إسقاط علامة التثنية وعلامة الجمع.

قال الزَّمخشريُّ رحمه الله (ت:538ه): «والنسوة: اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقيٍّ؛ كتأنيث الُّلمَة، ولذلك لم تلحق فعلَه تاءُ التأنيث»[19]. فذكر قولاً واحدًا، فيما استوعبَ ابنُ عادلٍ الحنبليُّ رحمه الله (ت:775ه) الأقوال الراجعة إلى أن كلمة (نسوة) خارجةٌ عن جمع السلامة، فقال: «قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المدينة﴾ الآية، (النسوة) فيها أقوالٌ:

أشهرها: أنه جمعُ تكسير للقلَّة، على فعلة؛ كالصبية والغلمة، ونصَّ بعضهم على عدم اطِّرادها، وليس لها واحدٌ من لفظها.

الثاني: أنها اسمٌ مفردٌ، لجمع المرأة قاله الزمخشريُّ.

الثالث: أنَّها اسم جمعٍ؛ قاله أبو بكرٍ بنُ السَّراج رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذلك أخواتها، كالصِّبيةِ، والفِتْيَةِ.

وقيل: على كُلِّ قولٍ، فتأنيثها غير حقيقي، باعتبارِ الجماعةِ؛ ولذلك لم يلحق فعلها تاء

التأنيث»[20].

على أنَّ الرَّازيَّ رحمه الله (ت:606ه) حدَّد بدقَّةٍ سببي تذكير الفعل لكلمة (نسوة) من النَّاحية النَّحويَّة، فقرَّر: «في قوله تعالى: ﴿**وَقالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُراوِدُ فَتاها عَنْ نَفْسِهِ**﴾ وَفِي الْآيَةِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: لِمَ لَمْ يَقُلْ: (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ)؟ قُلْنَا لِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النِّسْوَةَ اسْمٌ مُفْرَدٌ لِجَمْعِ الْمَرْأَةِ، وَتَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقْ فِعْلَهُ تَاءُ التَّأْنِيث.

الثَّانِي: قَالَ الْوَاحِدِيُّ: "تَقْدِيمُ الْفِعْلِ يَدْعُو إِلَى إِسْقَاطِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى قِيَاسِ إِسْقَاطِ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ "»[21].

– ولكنَّ السِّرَّ البلاغيَّ الكامن وراء اختيارِ التَّذكير دون التَّأنيث في هذا المقام، إذ كان كلٌّ منهما – حسب التَّخريج النَّحويِّ – جائزًا، أن يُقال: أهلُ الشَّأن في تعليل ذلك على رأيين:

أ- الرَّأيُ الأوَّلُ: أنَّ دلالة التَّذكير التقليل، ودلالة التأنيث التكثير، فلمَّا كانت النسوة اللاتي تآمرن على امرأة العزيز قلَّةً؛ هُنَّ – على ما ذكرنا في تفسير الآية – أربعٌ أو خمسُ نسوة؛ ناسب أن يكون الفعل (قال) بالتَّذكير، دلالة على هذه القلَّة في العدد. قال الأستاذ فاضل السَّامرَّائي حفظه الله: « تذكير الفعل يستعمل مع جمع التكسير ليفيد القِلّة كما جاء في الآية في سورة يوسف: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ**﴾، لأن النسوة كانوا قِلّةً، وهذا بخلاف تأنيث الفعل فإنه يفيد الكثرة، كما قال تعالى في آية أخرى في سورة الحجرات: ﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا**﴾، (قالت) تفيد الكثرة هنا، لأن الأعراب كثرة وفيهم قبائل متعددة، فتاء التأنيث في الفعل تفيد التكثير»[22].

ولعلَّ هذا الرَّأيَ مُستَفادٌ من تقرير الفرَّاءِ رحمه الله (ت:207ه) قديمًا، إذ يقول في (معاني القرآن): «﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**﴾، فذَكَّرَ الفعلَ لقلَّة النسوة، ووقوع (هَؤُلاءِ) عليهن كما

يقع عَلَى الرجال»[23]. ويُوضِّحُ هذا الرَّأي في موضعٍ آخرَ بقوله: «كما قرأُوا ﴿تَكَادُ السَّماواتُ﴾ و(يكادُ)، وإنَّما حَسُنَتِ الياء لأنه عدد قليل، وإذا قلَّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فِيهِ أحسن من التاء، قَالَ الله ﷻ فِي المؤنث القليل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾، وقال فِي المذكر: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ فجاء بالتذكير. وَذَلِكَ أن أول فعل المؤنث إذا قلّ يكون بالياء، فيقال: (النسوة يقمن)، فإذا تقدم الفعل سقطت النون من آخره، لأن الاسم ظاهر، فثبت الفعل من أوله على الياءِ»[24].

ب- الرأيُ الثَّاني: - وهو الَّذي أراهُ قويًّا مُتَّسِقًا -، أنَّ الغرضَ من تذكير الفعل في هذه الآية، هو تنزيل النساءِ منزلة الرِّجال في كمال العقل، ورجاحة الحُكمِ؛ إذ حكمن على عمل امرأة العزيز بالسَّفهِ والانحرافِ الواضح. وقد قرَّر ذلك الكفويُّ رحمه الله (ت:1094ه) في (الكلِّيَّات) بقوله: «وَقد يتَرَجَّح أحد المتساويين فِي نفس الْأَمر مَعَ جَوَاز الآخر، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَت الْأَعْرَاب آمنا﴾، ﴿وَقَالَ نسْوَة﴾ تَنْزِيلا لَهُم منزلَة الْإِنَاث فِي نُقْصَان الْعقل، إِذْ لَو كملت عُقُولهمْ لدخل الْإِيمَان فِي قُلُوبهم، أَلا ترى النسْوَة لما وصفوا زليخا بالضلال الْمُبين وَذَلِكَ من شَأْن الْعقل التَّام نزلت منزلَة الذُّكُور بتجريد القَوْل من عَلامَة التَّأْنِيث»[25].

وحاصلُ الأمر في السِّرِّ البلاغيِّ من تذكير فعل النساء من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نسْوَة﴾، أنَّهُ دائرٌ بين أمرين: إمَّا للدلالة على التَّقليل؛ لأنَّ التذكير دالٌّ على القلَّة. أو لتنزيلهنَّ منزلة الرِّجال في كمال العقل ورجاحة التَّفكير. وكلا الأمرين شيءٌ زائدٌ على مُجرَّدِ التَّخريج النَّحويِّ الَّذي يُجيزُ الأمرين؛ التذكير والتأنيث.

المطلب الثاني: بلاغة تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب:31].

- الآيةُ الكريمةُ في خطابِ نساءِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ قبلها ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب:30]، ومعناها على ما ذكر ابنُ جريرٍ رحمه الله (ت:310ه): «يقول تعالى ذكره: ومن يطع الله

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

ورسوله منكن، وتعمل بما أمر الله به؛ (نُؤْتِهَا أجْرَهَا مَرَّتَينِ) يقول: يعطها الله ثواب عملها مثلي ثواب عمل غيرهن من سائر نساء الناس (وَأعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا) يقول: وأعتدنا لها في الآخرة عيشا هنيئا في الجنة»[26].

– ومحلُّ الشَّاهد منها تذكيرُ الفعل (يَقْنُتْ) لنساءِ النبيِّ ﷺ المدلول عليهنَّ بنون النِّسوة من (مِنْكُنَّ)، ثمَّ الرُّجوعُ إلى التَّأنيث في (وَتَعْمَلْ صالحًا).

– والتَّخريجُ النَّحويُّ أنَّ (مَنْ) من الأسماء الموصولة المُشتركةِ الَّتي تصلح للمذكَّر والمُؤنَّث؛ فتقول: مَنْ جاء من الرِّجالِ؟ ومَنْ جاء من النِّساء؟ وهي هنا يجتذبها جانبان؛ فهي من جهة اللَّفظ مذكرةٌ، ومن جهة المعنى مُؤنَّثةٌ، فيكون على ذلك (يَقنُتْ) بالتَّذكير، مُراعاةً لِلَّفظِ، و(تَعْمَلْ) بالتَّأنيث مُراعاةً للمعنى. وعلى هذا التَّأصيل درجَ النُّحاةُ والمُفسِّرون.

قال الأخفشُ رحمه الله (ت:215ه): «﴿**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِها أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ**﴾، فقال: (يَقْنُتْ) فجعله على اللفظ؛ لأن اللفظ في (مَن) مذكرٌ، وجعل (تَعْمَلْ) و(نُؤْتِهَا) على المعنى»[27]. وقريبٌ منه تقرير الزَّجَّاجِ رحمه الله (ت:311ه): «وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾ بالياء، (وَتَعْمَلْ) بالتاء. الأول محمول على اللفظ، و(تعمل) على المعنى»[28].

ولم يُخالف في ذلك أهلُ التَّفسير. قال أبو البقاء العكبريُّ رحمه الله (ت:616ه): «قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا**﴾ [الأحزاب:31].

قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَنْ يَقْنُتْ): يُقْرَأُ بِالْيَاءِ حَمْلًا عَلَى لَفْظِ (مَنْ)، وَبِالتَّاءِ عَلَى مَعْنَاهَا، وَمِثْلُهُ: (وَتَعْمَلْ صَالِحًا)»[29]. كما نجدُ عند ابن الزُّبير الغرناطيِّ رحمه الله (ت:708ه) قوله: «ورد في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾، بعودة الضمير مِنْ (يقنت) مذكرا، رعيًا لِلَفْظِ (مَنْ)، ثم قال: و(تعمل) بالتاء، رعيًا للمعنى، وهو كثير»[30].

– ولكنَّ هذا التَّخريج النَّحويَّ، وإن أفادنا في معرفة مُستَنَدِ هذا التذكير والتَّأنيث لُغويًّا؛

فإنَّهُ لم يدلَّنا على غير الجوازِ؛ جوازِ الأمرين: التَّذكير والتَّأنيث، ولم يُطلعنا على السِّرِّ البلاغيِّ وراء اختيارِ التذكير في الفعل الأوَّل (يَقنتِ)، ثمَّ التَّأنيث في الفعل الثَّاني (تعمل)، مع أنَّ الآيةَ واحدةٌ والسِّياقُ ذاته في أمَّهاتِ المُؤمنين.

والَّذي استبانَ لي في هذا المقام، معنًى لطيفٌ أشار إليه البقاعيَّ رحمه الله (ت:885ه) في (نظم الدُّرر)، مُفادُه: أنَّ (القُنوت) من أعمال القُلوب الَّتي يُمكنُ أن تُزاحمَ فيه المرأةُ الرَّجلَ، وتُساويَهُ فيه أو تتفوَّق عليه، لذلك جاء الخطابُ بالتَّذكير (يقنت)، الدَّالِّ على الجمعِ بين الصِّنفين، على سنن العرب في كلامها؛ أنَّه إذا اجتمع الذُّكور والإناث؛ غُلِّبَ جانبُ الذُّكور. وأمَّا (عملُ الصَّالحات)؛ فهو من عمل الجوارحِ، والرَّجلُ – عادةً –، أقوى من المرأةِ في أعمال الجوارح، لذلك أُشيرَ بالتَّأنيثِ في (وَتَعْمَلْ) إلى التَّلطُّفِ في جانبهنَّ، والإكتفاءِ منهنَّ بقدر الإستطاعة.

قال البقاعيُّ رحمه الله (ت:885ه): «(ومن يقنت) أي يخلص الطاعة [...] (مِنْكُنَّ لِلَّهِ) الذي هو أهل لئلا يلتفت إلى غيره؛ لأنه لا أعظمَ منه، بإدامة الطاعة؛ فلا يُخرَج عن مراقبته أصلاً، (وَرَسُولِهِ) فلا تغاضبه ولا تطلب منه شيئاً، ولا تختار عيشاً غير عيشه [...] ولما كان ذلك قد يُفْهِمُ الاقتصارَ على عمل القلب؛ قال: (وَتَعْمَلْ) قرأها حمزة والكسائي بالتحتانية [أي بالياء] رَدًّا على لفظ (مَنْ) حثاً لهن على منازل الرجال، وقراءة الجماعة بالفوقانية [أي بالتَّاءِ] على معناها على الأصل، مُشِيرَةً إلى الرفق بهن في عمل الجوارح والرضى بالمستطاع، كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)، وأما عمل القلب فلا رضى فيه بدون الغاية، فلذا كان (يَقْنُتْ) مذكراً لا على شُذُوذٍ»[31].

على أنَّ في هذا النَّصِّ زيادة فائدةٍ؛ وهي توجيه قراءة حمزةَ والكسائيِّ بالتَّذكير أيضًا في (يَعْمَلْ)، وفحواها حثُّ النِّساء على بلوغ منازل الرِّجال، حتَّى في أعمال الجوارحِ الَّتي يتفوَّقُ فيها الرِّجالُ من جهةِ أصل الخلقةِ.

المطلب الثالث: بلاغة تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ

يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الممتحنة:12].

– معنى الآيةِ الكريمةِ، على ما قرَّبه السعديُّ رحمه الله (ت:1376ه) في (تيسير الكريم الرحمن): «هذه الشروط المذكورة في هذه الآية، تسمى "مبايعة النساء" اللاتي كنَّ يبايعن على إقامة الواجبات المشتركة، التي تجب على الذكور والنساء في جميع الأوقات.

وأما الرجال، فيتفاوت ما يلزمهم بحسب أحوالهم ومراتبهم وما يتعين عليهم، فكان النبي ﷺ يمتثل ما أمره الله به، فكان إذا جاءته النساء يبايعنه، والتزمن بهذه الشروط بايعهن، وجبر قلوبهن، واستغفر لهن الله، فيما يحصل منهن من التقصير، وأدخلهن في جملة المؤمنين بأن **(لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا)** بأن يفردن الله وحده بالعبادة. **(وَلا يَزْنِينَ)** كما كان ذلك موجودا كثيرا في البغايا وذوات الأخدان، **(وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنّ)** كما يجري لنساء الجاهلية الجهلاء. **(وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ)** والبهتان: الافتراء على الغير أي: لا يفترين بكل حالة، سواء تعلقت بهن وأزواجهن أو سواء تعلق ذلك بغيرهم، **(وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ)** أي: لا يعصينك في كل أمر تأمرهن به؛ لأن أمرك لا يكون إلا بمعروف، ومن ذلك طاعتهن لك في النهي عن النياحة، وشق الثياب، وخمش الوجوه، والدعاء بدعاء الجاهلية. **(فَبَايِعْهُنَّ)** إذا التزمن بجميع ما ذكر. **(وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ)** عن تقصيرهن، وتطييبا لخواطرهن، **(إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ)**، أي: كثير المغفرة للعاصين، والإحسان إلى المذنبين التائبين، **(رَحِيمٌ)** وسعت رحمته كل شيء، وعم إحسانه البرايا»[32].

– ومحلُّ الشَّاهد منها تذكيرُ الفعل (جَاءَكَ) لفاعلٍ مُؤنَّثٍ هو (الْمُؤْمِنَاتُ).

– والتَّخريجُ النَّحويُّ لهذا التَّذكير أنَّ كلمةَ (المؤمنات) جمع مؤنَّثٍ سالم، والجُموعُ كلُّها ما عدا جمع المُذكر السالم، يجوز فيها التَّذكير والتَّأنيث، كما نظمَ ذلك ابنُ مالكٍ رحمه الله (ت:672ه) في (الخُلاصة):

والتاءُ معْ جمعٍ سِوَى السالمِ مِنْ ❊ مذكّرٍ كالتَّاءِ معْ إحدى اللَّبِنْ

ومعنى البيت: أنَّ كلَّ جمعٍ مِنْ غيرِ جمعِ المُذكَّرِ السَّالم، يجوز تذكيرُهُ وتأنيثُه، مثل جواز ذلك في واحدة (اللّبِن) وهي (لَبِنَةٌ)؛ وتأنيثها مجازيٌّ، فيجوز فيها الأمران التَّذكير والتَّأنيث[33]، وهكذا التَّذكيرُ في: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾. قال أبو البقاء الكفويُّ رحمه الله (ت:1094ه): «كلُّ جمعٍ مؤنثٍ إِلَّا مَا صَحَّ بِالْوَاو وَالنُّون فِيمَن يعلم؛ تَقول: جَاءَ الرِّجَال وَالنِّسَاء، وَجَاءَت الرِّجَال وَالنِّسَاء، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾»[34].

كما أنَّ التَّذكير ههنا عُلِّل بأمرين آخرين هما: الفصلُ بين الفعل وفاعله (جاءك المؤمناتُ) بالمفعول، وهو الكاف على حد قولهم: حضر القاضيَ امرأةٌ، والقاعدة المقررة – كما بينَّا في المقصد الأول –، أنه إذا فُصِل بين الفعل وفاعله جاز التذكير والتأنيث. أو لأن الأصل (النساءُ المؤمناتُ) والنساء: اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعوملت معاملته، لأنَّ أسماء الجُموعِ تُذَكَّرُ وتُؤنَّث[35].

– والمُتأمِّلُ في السِّرِّ البلاغيِّ وراء اختيارِ التَّذكير على التَّأنيث – مع جوازِ الأمرين لغةً –، يجدُ أنَّ الكلامَ في هذه الآية شبيهٌ بالكلام في آية: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾، أي أنَّ التَّذكير هنا يُخَرَّجُ على وجهين:

أ- الأوَّل: إمَّا للدِّلالة على التَّقليل المُستلزِمِ للمدحِ؛ أي أنَّ هؤلاءِ المؤمنات اللائي جئن إلى النبيِّ ﷺ لمُبايعته على ذلك الأمر الجَلل كُنَّ قِلَّةً، بدليل أنَّ التعبير عنهنَّ جاءَ بصيغة جمع المؤنث السالم (المؤمنات)، وجموع السلامة من أبنيةِ القِلَّة؛ أي الدَّالَّة على عدد قليلٍ من الثلاثة إلى العشرة، وما سوى ذلك كثرةٌ. قال ابنُ يعيش رحمه الله (ت:643ه): «أبنيةُ القلّة أربعةُ أمثلةٍ من التكسير، وهي: أَفْعُلٌ مثل: "أَفْلُسٍ"، و"أَكْعُبٍ"، وأَفْعالٌ، مثل: "أَجْمالٍ"، و"أَفْراسٍ"، وأَفْعِلَةٌ، مثل: "أَرْغِفَةٍ"، و"أَجْرِبَةٍ"، وفِعْلَةٌ، مثل: "غِلْمَةٍ"، و"صِبْيَةٍ". ومن ذلك جمعا السلامة؛ بالواو والنون، نحو: "الزيدون"، و"المسلمون"، والألِف والتاء. فهذان البناءان أيضًا من أبنية القلّة»[36].

ويُؤيِّدُ هذا الطَّرح كذلك، ما جاءَ في التَّفسير من أنَّ الآيةَ نزلت في أربعٍ من النسوة

المُؤمناتِ. قال العلاَّمةُ ابن عاشور رحمه الله (ت:1393ه=1973م): « وَآيَةُ الِامْتِحَانِ عَقِبَ صُلْحِ الْحُدَيْبِيَةِ فِي شَأْنِ مَنْ هَاجَرْنَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ الصُّلْحِ وَهُنَّ: أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَسُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ، وَأُمَيْمَةُ بِنْتُ بِشْرٍ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا صِحَّةَ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي تَقُولُ: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي فَتْحِ مَكَّةَ وَمَنْشَؤُهَا التَّخْلِيطُ فِي الْحَوَادِثِ وَاشْتِبَاهُ الْمُكَرَّرِ بِالْأُنُفِ.

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُول الله ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُ مَنْ هَاجَرَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ بِهَذِهِ الْآيَةِ: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ يُبايِعْنَكَ)** إِلَى قَوْلِهِ: **(غَفُورٌ رَحِيمٌ)**، فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: قَدْ بَايَعْتُكِ.

وَالْمُقْتَضَى لِهَذِهِ الْبَيْعَةِ بَعْدَ الِامْتِحَانِ أَنَّهُنَّ دَخَلْنَ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَنِ اسْتَقَرَّتْ أَحْكَامُ الدِّينِ فِي مُدَّةِ سِنِينَ لَمْ يَشْهَدْنَ فِيهَا مَا شَهِدَهُ الرِّجَالُ مِنِ اتِّسَاعِ التَّشْرِيعِ آنًا فَآنًا، وَلِهَذَا ابْتُدِئَتْ هَذِهِ الْبَيْعَةُ بِالنِّسَاءِ الْمُهَاجِرَاتِ، كَمَا يُؤْذِنُ بِهِ قَوْلُهُ: **(إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ)**، أَيْ قَدِمْنَ عَلَيْكَ مِنْ مَكَّةَ»[37].

<u>ب– الثَّاني:</u> وإمَّا أن نقول أنَّهنَّ (مثل نسوة سورة يوسف) نُزِّلن منزلة الرِّجال في رجاحة العقل وتمام التفكير الَّذي قادهنَّ إلى هذا الفعل العظيم (الهجرة في سبيل الله)، مع ما فيها من الخطر والمشقَّة عليهنَّ، إيثارًا لله ورسُوله. قال السَّامرائيُّ حفظه الله: «والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرضٍ آخرَ، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث، وبالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض»[38].

وحاصلُ ما يمكنُ ذكرُه من أغراضِ التَّذكير في هذه الآية، أنَّها إمَّا للدلالة على القلَّة المُستلزمة للمدح؛ كما في قوله ﷻ: ﴿**وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ**﴾[هود:40]، وقوله ﷻ: ﴿**وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ**﴾ [سبأ:13]، وإمَّا تنزيلاً لهنَّ منزلة الرِّجال في كمال العقل ورجاحة التَّصرُّف.

خاتمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، أما بعدُ:

فلا ينفكُّ الباحث في بلاغة التَّذكير والتَّأنيث في القرآن الكريم من الوُقوفِ على فوائدَ، وتحصيل عوائدَ، يُمكنُ تسجيلُها في هذا المقام في النِّقاطِ الآتية:

1- قضيَّة تذكير المُؤنَّث وتأنيث المُذكَّر مسألةٌ جُزئيَّة من بابٍ لغويٍّ كبير هو (الحملُ على المعنى).

2- باب التَّذكير والتَّأنيث ليس سبهللاً عفو الخاطر، وإنَّما هو منضبطٌ بقواعدَ تحكمهُ، بثثنا تفاصيلها في مقدمة البحث، ومنها: أنَّ الأصل التذكير والتأنيث فرعٌ عنه، ومنها انقسامُ التأنيث إلى حقيقيٍّ ومجازيٍّ.

3- التَّأنيث له حكمان: الوجوب والجواز، والحالاتُ الَّتي درسناها في البحث من القبيلِ الثَّاني (جواز التَّذكير والتَّأنيث).

4- أثبتَ البحثُ الإتِّساق بين القواعد النَّحويَّة والأغراض البلاغيَّة للتَّذكير والتَّأنيث؛ إذ لا تعارضَ بينهما البتَّة، بل الأولى خادمةٌ للأخرى.

5- من خلال النَّماذج المدروسة في البحث، تبيَّن أنَّ الأغراضَ البلاغيَّةَ لتذكير الفعل المنسوب إلى النِّساء في القرآن الكريم، تدور على ثلاثة أمورٍ:

- التذكير للدلالة على القلة المطلقة أحيانًا، والقلَّة المشعرة بالمدح أحيانًا أخرى.
- التَّذكير قصدَ تنزيل النساء منزلة الرجال في كمال العقل ورجاحة الفكر.
- التذكير للدلالة على المساواة مع الرجل في أصل التكليف والشرائع.

هذا وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفصٍ عن عاصم

01- إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط1،

دار عالم الكتب، بيروت، 1408ه-1988م.

02- إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور، دط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت.

03- أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي، مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق عبد الغني الفاسي، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، دت.

04- إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، ط2، دار طيبة، السعودية، 1420ه-1999م.

05- أيوب بن موسى الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش وزميله، دط، مؤسسة الرسالة، لبنان، دت.

06- خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421ه-2000م.

07- سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411ه-1990م.

08- عباس حسن، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، مصر، دت.

09- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420ه-2000م.

10- عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، دط، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، دت.

11- عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، مصر، 1400ه-1980م.

12- عبد الله بن يوسف ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق

عبد الغني الدقر، دط، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، دت.

13- عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1422ه-2002م.

14- عثمان ابن جني، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دت.

15- عثمان ابن جنّي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دط، دار الكتب الثقافية، الكويت، دت.

16- علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419ه-1998م.

17- عمر بن علي ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419ه-1998م.

18- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م.

19- فاضل السامرائي، لمساتٌ بيانية في نصوص من التنزيل، محاضرات مرئية مفرغة.

20- فاضل السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، الأردن، 1420ه-2000م.

21- كمال الدين الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1417ه-1996م.

22- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

23- محمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وزميله، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384ه-1964م.

24- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420ه-2000م.

25- محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث، بيروت، 1420ه.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

26- محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407ه.

28- محمود بن عمرو الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بوملحم، ط1، مكتبة الهلال، لبنان، 1993م.

29- موقع إسلام ويب، مقالٌ بعنوان: "التذكير والتأنيث في القرآن الكريم"، تاريخ النشر: 2013/08/25.

30- نصر بن محمد السمرقندي، بحر العلوم، معلومات النشر غير متوفرة.

31- يحيى بن زيادٍ الفراء، معاني القرآن، تحقيق يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت.

32- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، عناية إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1422ه-2001م.

الهوامش:

[1] يُنظر: مقالٌ بعنوان: "التذكير والتأنيث في القرآن الكريم"، موقع إسلام ويب، تاريخ النشر: 2013/08/25. تاريخ الدخول: 2020/03/14.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م، ج1، ص22.

[3] عثمان ابن جني، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دت، ج2، ص417.

[4] كمال الدين الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1417ه-1996م، ص65.

[5] يُنظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، مصر، دت، ج4، ص585-586.

[6] محمود بن عمرو الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بوملحم، ط1، مكتبة الهلال، لبنان، 1993م، ص248.

[7] الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص65.

[8] ابن جني، الخصائص، ج2، ص413-414.

[9] عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1422ه-2002م، ص230-231.

[10] عثمان ابن جنّي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دط، دار الكتب الثقافية، الكويت، دت، ص32.

[11] الزمخشري، المفصل، ص248.

[12] عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، مصر، 1400ه-1980م، ج2، ص89-90.

[13] خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421ه-2000م، ج1، ص410.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

[14] عبد الله بن يوسف ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، دط، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، دت، ص225.

[15] يُنظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (مطبوعٌ على حاشية شرح ابن عقيل)، ج2، ص94.

[16] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص93-95.

[17] يُنظر: إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، ط2، دار طيبة، السعودية، 1420ه-1999م، ج4، ص284-285.

[18] يُنظر: نصر بن محمد السمرقندي، بحر العلوم، معلومات النشر غير متوفرة، ج2، ص190. و: محمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وزميله، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384ه-1964م، ج9، ص176.

[19] محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407ه، ج2، ص462.

[20] عمر بن علي ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419ه-1998م، ج11، ص77.

[21] محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث، بيروت، 1420ه، ج18، ص447.

[22] فاضل السامرائي، لمساتٌ بيانية في نصوص من التنزيل، محاضرات مرئية مفرغة، ص714.

[23] يحيى بن زيادٍ الفراء، معاني القرآن، تحقيق يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت، ج1، ص435.

[24] الفراء، معاني القرآن، ج2، ص124.

[25] أيوب بن موسى الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش وزميله، دط، مؤسسة الرسالة، لبنان، دت، ص818.

[26] محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420ه-2000م، ج20، ص255-256.

[27] سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411ه-1990م، ج1، ص37.

[28] إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، دار عالم الكتب، بيروت، 1408ه-1988م، ج4، ص227-228.

[29] عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، دط، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، دت، ج2، ص1056.

[30] أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي، مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق عبد الغني الفاسي، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، دت، ج1، ص83.

[31] إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور، دط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت، ج15، ص341-342.

[32] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420ه-2000م، ص857.

[33] يُنظر: علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419ه-1998م، ج1، ص401-402.

[34] الكفوي، الكليات، ص1002.

[35] يُنظر: خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج1، ص411.

36 يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، عناية إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1422ه-2001م، ج3، ص224.

37 محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج28، ص164-165.

38 فاضل السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، الأردن، 1420ه-2000م، ج2، ص63.